

## المحتويات

الصفحة

1	الفصل السادس : التطورات المالية
1	نظرة عامة
1	الإيرادات العامة والمنح
6	النفقات العامة
8	الوضع الكلي للميزانيات الحكومية
10	تطورات الدين العام الداخلي
11	ملاحق الفصل السادس : (1/6)-(7/6)

## نظرة عامة

حققت الموازنات الحكومية في الدول العربية مجتمعة تحسناً كبيراً في مؤشرات أداء المالية العامة خلال عام 2004، مع وجود تفاوت في الأداء بين الدول الرئيسية المصدرة للنفط وبقية الدول العربية. فقد تم تحقيق فائض كلي وللعام الثاني على التوالي، يعكس بدرجة كبيرة الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، وبدرجة أقل الارتفاع الملحوظ أيضاً في الإيرادات الضريبية خلال العام. وبارتفاع الإيرادات الحكومية بشكل كبير تحسنت مؤشرات الادخار الحكومي وارتفعت أيضاً الفوائض الجارية بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من أن تطورات جانب الإيرادات قد حدثت مقابل ارتفاع كبير في النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري، فقد كانت المحصلة تحقيق فائض كلي هو الأعلى مقارنة بالفوائض التي تم تحقيقها في سنوات سابقة، وذلك بالنسبة للدول العربية كمجموعة.

وفي ضوء استمرار ارتفاع الإيرادات فإن ارتفاع الإنفاق يثير بعض القلق، إذ أن ارتفاع النفقات خلال عام 2004 قد أتى على خلفية التوجه العام خلال السنوات الخمس الماضية للتراخي بعض الشيء عن السيطرة على الإنفاق والاتجاه نحو اتباع سياسات مالية توسعية، حيث يلاحظ أن إجمالي النفقات قد بلغ مستويات مرتفعة مقارنة مع الفترات السابقة. ويعزى ذلك في بعض الدول إلى سعي الحكومة لتغطية احتياجات تطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. وفي البعض الآخر، إلى سعيها لدعم النمو ومواجهة ضغوط البطالة والفقر. ويلاحظ في هذا السياق أن الخيارات المتاحة حالياً أمام الحكومة محدودة في مواجهة مشكلات البطالة والفقر وتدني الخدمات الاجتماعية، خاصة وأنها لا تستطيع الاعتماد بالكامل على القطاع الخاص للقيام بدور فاعل في مواجهة هذه التحديات، وذلك في الأجلين القريب والمتوسط. وبذلك فإن أمام الحكومة اختيار صعب بين معالجة ضغوط البطالة والفقر وما يترتب على ذلك من زيادة الإنفاق وبين ضبط وترشيد الإنفاق للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

## الإيرادات العامة والمنح

تشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي الإيرادات العامة والمنح قد ارتفع وبنسبة كبيرة للعام الثاني على التوالي ليبلغ نحو 276.7 مليار دولار بنهاية عام 2004، تمثل المستوى الأعلى لإجمالي الإيرادات العامة والمنح على الإطلاق. وقد

بلغت نسبة نمو الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2004 نحو 21.9 في المائة وهي نسبة تقل قليلاً عن نسبة نموها خلال عام 2003 والبالغة نحو 22.3 في المائة، الجدول رقم (1) والملحق (1/6). ويعزى الارتفاع الكبير في الإيرادات خلال العامين 2003 و2004 بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط بنحو 16 في المائة خلال عام 2003 وبنحو 28 في المائة خلال عام 2004. وقد بلغت بذلك مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح نحو 65 في المائة خلال عام 2004، ممثلة أعلى نسبة لها منذ مطلع الثمانينات، باستثناء عام 1990. كما ارتفعت أيضاً، وبشكل قياسي، الإيرادات الضريبية خلال عام 2004 بنسبة بلغت نحو 16.4 في المائة لتفوق حصيلتها 68.2 مليار دولار تمثل أعلى مستوى لها منذ مطلع الثمانينات. ونظراً للارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية وفي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة فإن مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات لم تتغير كثيراً خلال عام 2004 حيث بلغت 24.6 في المائة مقارنة مع 25.8 في المائة في عام 2003.

### الجدول رقم (1) الإيرادات الحكومية في الدول العربية 2004-2003

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			
				نسبة النمو %	(مليار دولار)		
* 2004	2003	* 2004	2003		* 2004	2003	
32.9	30.8	99.3	99.1	21.9	274.83	225.42	إجمالي الإيرادات العامة
21.5	19.2	65.0	61.8	27.9	179.76	140.56	الإيرادات النفطية
8.2	8.0	24.6	25.8	16.4	68.18	58.60	الإيرادات الضريبية
2.7	3.1	8.2	9.9	1.4	22.80	22.47	الإيرادات غير الضريبية
0.5	0.5	1.5	1.7	8.1	4.10	3.80	الدخل من الاستثمار
0.2	0.3	0.7	0.9	6.2-	1.82	1.94	المنح
33.1	31.1	100.0	100.0	21.7	276.65	227.36	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

\* ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: الملحقين (1/6) و(4/6).

كما لم تتغير كثيراً نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الإجمالي حيث بلغت 8.2 في المائة في عام 2004 مقارنة بنحو 8.0 في المائة في عام 2003. وعلى الرغم من ارتفاع جميع البنود الضريبية إلا أن لضرائب الدخل والأرباح وللضرائب على السلع والخدمات دور أساسي في الارتفاع الملحوظ في الإيرادات الضريبية، حيث أتى نصف حجم الزيادة خلال عام 2004 تقريباً من هذين المصدرين. وفي المقابل، فقد تراجعت مساهمة كل من الإيرادات غير الضريبية والدخل من الاستثمار والمنح إلى إجمالي الإيرادات خلال عام 2004 على الرغم من ارتفاع قيمتها المطلقة باستثناء المنح.

وفي جانب الإيرادات النفطية، فقد كان لاستمرار ارتفاع أسعار النفط وللعام الثالث على التوالي أثراً واضحاً على مستوى الإيرادات وعلى وجه الخصوص في السنتين الأخيرتين حيث بلغ معدل نمو الإيرادات النفطية 33.8 في المائة

و27.9 في المائة في عامي 2003 و2004 على التوالي. وقد بلغت الإيرادات النفطية خلال عام 2004 نحو 179.8 مليار دولار مقارنة بنحو 140.6 مليار دولار في العام السابق، لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة نحو 21.5 في المائة خلال عام 2004 وهي النسبة الأعلى لها منذ عام 1991، الجدول رقم (1).

وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات النفطية قد فاقت 20 مليار دولار بقليل خلال عام 2004 في كل من الإمارات والجزائر والكويت وبلغت نحو 89 مليار دولار في السعودية. وتمثل هذه الإيرادات مستويات قياسية لجميع هذه الدول، مع ملاحظة أن نحو 85 في المائة من الإيرادات النفطية التي تم تحقيقها في الدول العربية خلال عام 2004 قد أتت من هذه الدول مجتمعة. كما تجدر الإشارة أيضاً، إلى أن نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد فاقت 20 في المائة في جميع الدول النفطية باستثناء ليبيا وفاقته نسبة 31 في المائة في ثلاث دول هي الكويت والسعودية وعمان.

ومن جانب آخر، يلاحظ أن تحسن أسعار النفط خلال الأعوام القليلة الماضية وبالتالي ارتفاع الإيرادات النفطية قد غطى على الجهود المستمرة للدول المصدرة للنفط لتقليل الاعتماد الكبير على النفط كمصدر للإيرادات. إلا أن هذه الدول تواصل جهودها لتعميق التصحيح المالي بهدف زيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية وتعديل القوانين الضريبية بما يحفز الاستثمارات ويفعل دور القطاع الخاص. ويلاحظ أن غالبية الدول قد بدأت بشكل جاد في الاتجاه نحو إصلاح ضرائب الدخل على الشركات والدخول في اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي وإدخال العمل بضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات. وكذلك، فإن الدول تواصل جهودها أيضاً للاستفادة من الزيادة في الإيرادات من خلال تحويلها إلى احتياجات و/أو إنشاء صناديق تثبيت الإيرادات وضمان حقوق الأجيال القادمة ودعم مواردها و/أو استخدامها في تمويل العجز المالي للحكومة وإطفاء الدين العام.

وكما أشرنا أعلاه، فقد شهد أداء الإيرادات الضريبية تحسناً ملحوظاً خلال عام 2004 حيث ارتفعت في جميع الدول العربية باستثناء الإمارات وقطر واللتان انخفضت فيهما بنسب بسيطة، ومصر التي ارتفعت إيراداتها الضريبية بالعملة الوطنية وتراجعت بالدولار. وقد فاقت الزيادة في الإيرادات الضريبية نسبة 10 في المائة عن مستوى العام السابق في ثلاث عشر من الدول الخمس عشر التي حدثت فيها زيادة. كما أن غالبية الدول قد حققت إيرادات ضريبية هي الأعلى بالنسبة لها على الإطلاق. ومن بين هذه الدول، دول تمثل الإيرادات الضريبية جزءاً هاماً من إجمالي إيراداتها مثل الأردن وتونس وسورية ولبنان والمغرب وموريتانيا. وتجدر الإشارة إلى أن عدد من الدول المصدرة للنفط قد شهد زيادات ملحوظة في الإيرادات الضريبية بينها الجزائر والسعودية وعمان والكويت وليبيا، تمثل الجزء الأكبر منها في الضرائب على التجارة والمعاملات الخارجية والضرائب على دخل الشركات.

وفي مقابل ما سبق، يلاحظ أن الدول العربية لا تزال تنقسم إلى مجموعتين وفق أهمية الإيرادات الضريبية بالنسبة لاقتصاداتها. فمن جهة، هناك مجموعة الدول الرئيسية المصدرة للنفط والتي يلاحظ أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بها لم تتعد نحو 6 في المائة إلا في حالة الجزائر والتي بلغت فيها نحو 9 في المائة خلال عام

2004. كما أن مساهمة الضرائب في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لم تتعد نحو 17 في المائة إلا في حالة الجزائر والتي بلغت فيها نحو 26 في المائة. ومن جهة أخرى، هناك بقية الدول العربية والتي تزيد فيها نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الإجمالي عن نحو 13 في المائة في جميع الدول باستثناء السودان واليمن حيث بلغت نحو 7 في المائة في عام 2004. وتبلغ هذه النسبة أعلاها في تونس بنحو 26 في المائة في عام 2004. كما أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح في هذه المجموعة من الدول العربية تفوق نحو 43 في المائة في جميع الدول باستثناء السودان واليمن حيث بلغت نحو 28 في المائة و22 في المائة على التوالي خلال عام 2004. وقد فاقت النسبة 65 في المائة خلال عام 2004 في كل من تونس وجيبوتي ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا، وبلغت أعلاها في تونس بنحو 88 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الدول العربية استمرت في الاستفادة من جهود الإصلاح الضريبي الذي تم خلال الفترة منذ منتصف التسعينات، كما انعكس الارتفاع شبه المنتظم في حصيللة الإيرادات الضريبية التي نمت بنحو 5.2 في المائة في المتوسط خلال السنوات السبع الماضية، والتحسين الكبير الذي سجلته عام 2004. غير أن غالبية الدول المصدرة الرئيسية للنفط والتي تعتبر مساهمة الضرائب في إيراداتها منخفضة، لم تستفد كثيراً من الضرائب كمصدر هام للإيرادات.

ومن جانب آخر، يلاحظ أن النمو القياسي في الإيرادات الضريبية قد شمل جميع البنود حيث ارتفعت حصيللة الضرائب على الدخل والأرباح بنحو 11 في المائة وحصيللة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات بنحو 16 في المائة وحصيللة الضرائب على التجارة والمبادلات الخارجية بنحو 9 في المائة، خلال عام 2004. وتأتي هذه التغيرات الإيجابية بشكل رئيسي كثمرة للجهود التي تبذلها الدول في الإصلاح الضريبي من خلال تحسين الإيرادات الضريبية وترشيد الإعفاءات وإزالة التشوهات والتحول من الاعتماد على الضرائب المباشرة مثل الضرائب على الدخل إلى الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك حيث أنها أقل تشويهاً كما أن لها قاعدة كبيرة. وتمثل ضريبة القيمة المضافة اتجاهاً واعداً للتوسع في الدول العربية حيث تتميز بآثارها الإيجابية على الإيرادات، وبانطباقها على شريحة واسعة من المعاملات الإنتاجية والتجارية دون أن يترتب عنها تأثيرات غير مرغوبة على قرارات المنتجين، وبإسهامها في تحديث نظام تحصيل الضرائب على الاستهلاك.

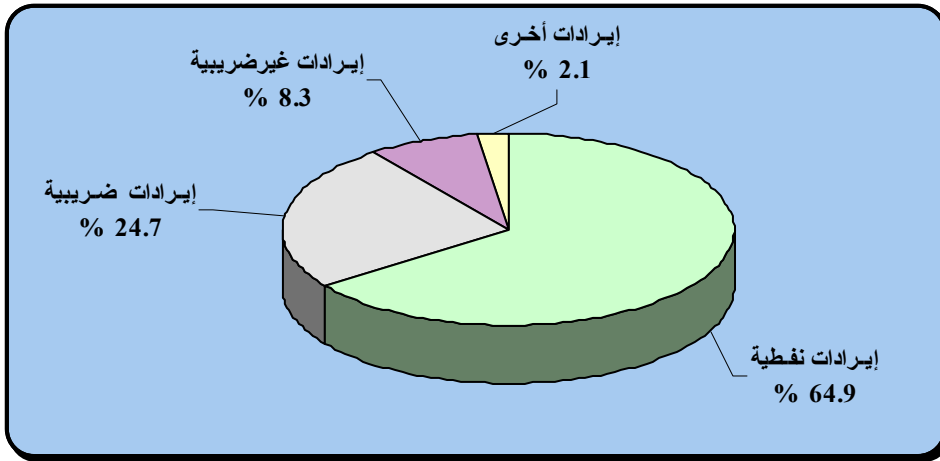
وعلى الرغم مما تم إنجازه من إصلاحات وتحديث للنظم والإدارات الضريبية يلاحظ أن درجة المرونة الضريبية لا تزال دون المستوى المطلوب، ويلاحظ ذلك سواء بالنسبة للدول فرادى أم مجتمعة. ويستثنى من ذلك عام 2004 حيث يلاحظ أن معدل نمو الإيرادات الضريبية قد فاق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لغالبية الدول وعلى وجه الخصوص بالنسبة للدول غير النفطية وهذا أمر حميد حيث أن غالبية هذه الدول تعتمد على الضرائب بشكل كبير. إلا أن ذلك يجب أن يؤخذ بحذر حيث يلاحظ أن تغيرات الإيرادات الضريبية مقارنة مع تغيرات الناتج الإجمالي خلال العشر سنوات السابقة على سبيل المثال تعكس درجة من عدم المرونة في الإيرادات الضريبية، يستثنى من ذلك تونس والأردن وبدرجة أقل المغرب حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية في معظم الأوقات بمستوى فاق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك فإن الكثير من الجهد لا يزال ينتظر الدول العربية لتحسين نظمها وإداراتها الضريبية

والسيطرة على الإعفاءات المنتشرة بشكل واسع في غالبية الدول ورفع كفاءة التحصيل الضريبي من خلال تخفيض تكاليف التطبيق من قبل محصلي الضرائب وتكاليف الالتزام من قبل دافعي الضرائب ومن خلال إدخال العمل بضرائب أكثر مرونة وكفاءة مثل ضريبة القيمة المضافة.

وفيما يتعلق بالإيرادات غير الضريبية\*، والتي نمت في الدول العربية مجتمعة بنحو 1.5 في المائة خلال عام 2004 لتبلغ حصيلتها 22.8 مليار دولار، يلاحظ استمرار التراجع التدريجي في نسبتها إلى إجمالي الإيرادات وإلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ هذه النسب أدنى مستوياتها منذ مطلع عقد التسعينات. ويعزى الأمر بشكل عام إلى ضآلة حجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت أعلى مستوى لها بنحو 4.4 في المائة خلال الأعوام 1986 و1997 و1998، وإلى انخفاض مساهمتها في إجمالي الإيرادات حيث لم تتجاوز نحو 14 في المائة إلا مرة واحدة منذ مطلع الثمانينات، وذلك في عام 1998. كما يعزى تراجع نسبتها أيضاً إلى استمرار ترسيخ نهج اللامركزية في إدارة الموارد المالية في المؤسسات العامة وارتفاع وتيرة الخصخصة.

وبالنسبة للدخل من الاستثمار الذي يساهم في إجمالي الإيرادات وفي الناتج المحلي الإجمالي بنسب بسيطة، يلاحظ أنه ارتفع ليبلغ نحو 4.1 مليار دولار خلال عام 2004 هو المستوى الأعلى له منذ أواخر الثمانينات بالنسبة للدول العربية مجتمعة. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن بيانات الدخل من الاستثمار لا تتوافر إلا عن عدد قليل من الدول العربية. أما بالنسبة للمنح والتي يعتبر مستواها متدنياً أصلاً فقد تراجعت بنسبة بسيطة خلال عام 2004. ويلاحظ أيضاً أن حجمها لم يتغير كثيراً خلال العام 2004 في غالبية الدول العربية المتوفرة حولها بيانات.

الشكل (1) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية، 2004



\* تضم الإيرادات غير الضريبية المتحصلات بمقابل من دخل الملكية والأتعاب والرسوم والمبيعات غير الصناعية والعرضية وفوائض التشغيل النقدية للمنشآت الإدارية، وبعض المتحصلات بدون مقابل مثل الغرامات والمصادرات والهيئات الخاصة الجارية.

## النفقات العامة

تشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي النفقات العامة للدول العربية مجتمعة في عام 2004 قد ارتفع بنحو 8.2 في المائة ليبلغ نحو 242.3 مليار دولار، الجدول رقم (2) والملحق (2/6). ويعد هذا الارتفاع ملحوظاً حيث أنه من بين أعلى معدلات الارتفاع خلال الفترة منذ مطلع الثمانينات. كما أنه يمثل العام الثاني على التوالي الذي يرتفع فيه الإنفاق، إضافة إلى أن هذا المعدل يختلف كثيراً عن متوسط معدل الارتفاع السنوي في الإنفاق منذ عام 1995 والبالغ نحو 4 في المائة. وكما كان الحال في عام 2003 فقد توزعت الزيادة في إجمالي النفقات العامة والبالغة نحو 18.4 مليار دولار بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية بنسبة الثلثين إلى الثلث، الملحق (5/6). وعند أخذ ارتفاع الإيرادات خلال عام 2004 في الحسبان يلاحظ استمرار الارتباط الموجب والقوي بين تغيرات الإيرادات وتغيرات النفقات. فقد تزامن ارتفاع (انخفاض) إجمالي النفقات مع ارتفاع (انخفاض) إجمالي الإيرادات العامة والمنح في تسع من العشر سنوات السابقة بالنسبة للدول العربية مجتمعة. ويلاحظ أيضاً وجود ارتباط قوي وموجب بين الإيرادات والنفقات على صعيد الدول فرادى، حيث تزامنت التغيرات في نفس الاتجاه في سبع سنوات أو أكثر خلال العشر سنوات السابقة في خمسة عشر من الثمانية عشر دولة المتوفرة حولها بيانات. ومن جانب آخر، يلاحظ وجود علاقة ارتباط موجب وقوي بين تغيرات الإنفاق وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي بمستوى يشابه إلى حد كبير ما ذكر أعلاه. إضافة لذلك فإن الارتباط بين النفقات والإيرادات وبين النفقات والناتج الإجمالي ينطبق إلى حد كبير على شقي الإنفاق الجاري والاستثماري.

وتشير علاقات الارتباط هذه بشكل عام إلى محدودية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الاقتصادات العربية، حيث يتم تحديد الإنفاق الحكومي من جهة بناءً على حجم الموارد المتاحة والتي تعتمد بدورها على مستوى النشاط الاقتصادي. ويتم تحديده، من جهة أخرى، بناءً على أولويات السلطات الاقتصادية في تطوير البنى التحتية ومواجهة مشكلات البطالة وحدة الفقر.

### الجدول رقم (2) النفقات الحكومية في الدول العربية 2004-2003

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل النفقات (%)		توزيع النفقات			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2004	2003	
*2004	2003	*2004	2003				
23.0	24.2	79.1	79.0	8.4	191.69	176.83	الإنفاق الجاري
6.2	6.5	21.5	21.2	9.9	52.07	47.39	الإنفاق الرأسمالي
0.2-	0.0	0.6-	0.1-	485.0-	1.43-	0.25-	صافي الإقراض **
29.0	30.6	100.0	100.0	8.2	242.33	223.97	الإجمالي

\* ميزانيات وتقديرات أولية.  
\*\* يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.  
المصدر: الملحقين (2/6) و(5/6).

وفي سياق متصل، يلاحظ أن إجمالي النفقات العامة قد ارتفع بشكل شبه منتظم بنحو 4.9 في المائة في المتوسط خلال السنوات العشر السابقة في الوقت الذي ارتفع فيه كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري بنحو 5.3 و2.6 في المائة خلال الفترة نفسها، وذلك في الدول العربية مجتمعة. وبذلك فإن مستوى ارتفاع إجمالي النفقات خلال العامين 2003 و2004 يشير إلى أهمية زيادة وتكثيف مساعي الدول لضبط الإنفاق وترشيده. ويتطلب ذلك ليس فقط إصلاح مختلف بنود وجوانب الإنفاق العام وتحسين كفاءة إدارات الإنفاق والدين العام ووضع الموازنات من منظور متوسط المدى يأخذ في الحسبان الموارد المتاحة والأهداف التنموية، بل أيضاً العمل على كسر حلقة الربط بين تقلبات الإنفاق وتقلبات الإيرادات والنتائج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل دور السياسة المالية في مواجهة الدورة الاقتصادية وضبط الإنفاق.

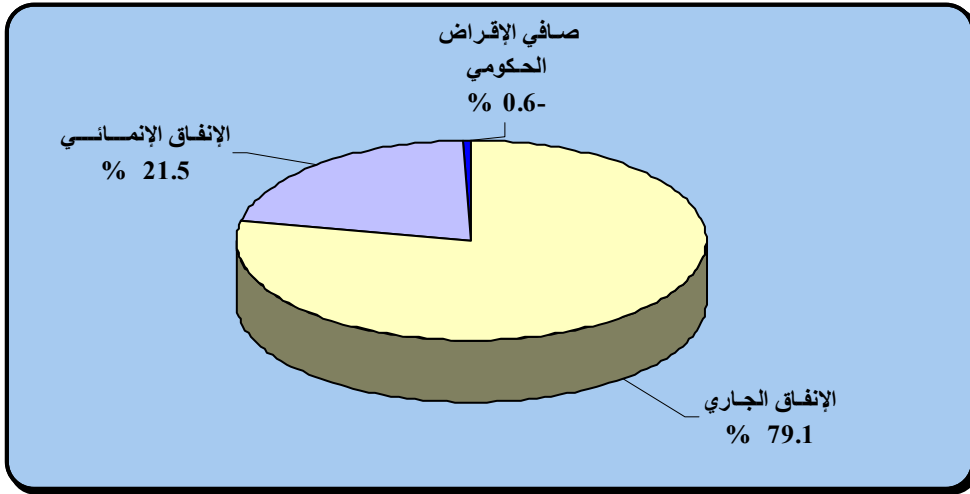
وعلى صعيد الدول العربية فرادى، فإن البيانات تشير إلى ارتفاع إجمالي الإنفاق خلال عام 2004 في جميع الدول باستثناء قطر ولبنان ومصر واليمن، والتي تراجع فيها إجمالي الإنفاق بنسب بسيطة، باستثناء مصر والتي يعزى انخفاض الإنفاق فيها إلى تراجع سعر الصرف، حيث ارتفع إجمالي الإنفاق بالعملة المحلية. ويمثل هذا العام الثاني على التوالي الذي يرتفع فيه الإنفاق في غالبية الدول العربية. وقد فاق متوسط نسبة الارتفاع في إجمالي الإنفاق خلال العامين السابقين نحو 8 في المائة في العام في 12 دولة هي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية والسودان وسورية وعمان والكويت والمغرب وموريتانيا واليمن، وقد كان متوسط الارتفاع عالياً في السودان وموريتانيا بنحو 39 و21 في المائة على التوالي. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الإنفاق لكل من هذه الدول إلى مستوى هو الأعلى بالنسبة لكل منها منذ مطلع الثمانينات باستثناء اليمن. وبالنسبة لبقية الدول التي ارتفع إنفاقها الإجمالي في المتوسط خلال العامين السابقين، فقد سجلت الإمارات متوسط ارتفاع في إجمالي الإنفاق بلغ نحو 2.8 في المائة والبحرين متوسطاً بلغ نحو 6.5 في المائة.

وفي جانب الإنفاق الجاري، فقد كانت التغييرات على صعيد الدول مشابهة لما حدث لإجمالي الإنفاق، حيث ارتفع الإنفاق الجاري في غالبية الدول بشكل ملحوظ ليلعب أعلى مستوياته على الإطلاق في كل من الأردن والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية والسودان وعمان والمغرب. كما ارتفع في الإمارات وسورية والكويت وموريتانيا واليمن إلى مستويات تقارب أعلى مستوياته المسجلة منذ مطلع الثمانينات. وقد أدت هذه التغييرات مجتمعة إلى ارتفاع الإنفاق الجاري في الدول العربية مجتمعة إلى نحو 191.7 مليار دولار خلال عام 2004 وهو المستوى الأعلى له على الإطلاق. إلا أنه ونظراً لنمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أعلى من نسبة الارتفاع في النفقات الجارية فقد تراجعت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج من نحو 24.2 في المائة في عام 2003 إلى نحو 23.0 في عام 2004. ويلاحظ وفق التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري أن جميع بنوده قد ارتفعت خلال عام 2004 بمعدلات تفوق متوسط معدل ارتفاعها خلال العشر سنوات السابقة. وقد تراوحت نسب الارتفاع في بنود الإنفاق الجاري بين نحو 5 في المائة في بند الخدمات الاقتصادية ونحو 7 في المائة في بند الخدمات العامة ونحو 9 في المائة في كل من بندي الدفاع والخدمات العامة الأخرى ونحو 11 في المائة في كل من بنود الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة، الملحق (6/6).



وفيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري والذي ارتفع في الدول العربية مجتمعة بمستوى عالٍ بنحو 9.9 في المائة ليبلغ نحو 52.1 مليار دولار هي الأعلى له منذ عام 1997. وقد حدث ارتفاع في الإنفاق الاستثماري في جميع الدول وبنسبة فاقت نحو 10 في المائة في عشر من الدول الثماني عشر المتوفر عنها بيانات، باستثناء مصر والتي ارتفع فيها بالعملة الوطنية. ويشار إلى أن نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بدرجة بسيطة من 6.5 في المائة في عام 2003 إلى 6.2 في المائة في عام 2004، الأمر الذي يعزى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة عالية خلال عام 2004.

الشكل (2) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية، 2003



## الوضع الكلي للميزانيات الحكومية

أدت التغيرات المشار إليها أعلاه، وعلى وجه الخصوص في جانب الإيرادات إلى تحسين الوضع الكلي للموازنات الحكومية المجمعة للدول العربية بشكل كبير خلال عام 2004، حيث تم تسجيل فائض كلي بنحو 34.3 مليار دولار، الجدول رقم (3) والملحق (3/6). ولإدراك مدى التحسن، تجدر الإشارة إلى أن الموازنات المجمعة للدول العربية قد حققت فوائض كلية قبل ذلك مرتين بنحو 4.5 مليار دولار في عام 2000 وبنحو 3.4 مليار في العام السابق، وذلك منذ مطلع الثمانينات. ويعزى هذا التحسن كما كان الحال في عامي 2000 و2003 إلى زيادة العائدات النفطية. كما يلاحظ أيضاً، أن هذا الفائض الكلي قد تحقق في وقت سجل فيه الإنفاق بشقيه زيادات كبيرة. وقد بلغ الفائض الجاري من جراء هذه التغيرات نحو 85.0 مليار دولار خلال عام 2004 وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ مطلع الثمانينات. كما أنه يزيد بنحو 68 في المائة عن الفائض الجاري الكبير الذي تم تحقيقه في عام 2003. ويشار على صعيد الدول العربية فرادى، إلى أن جميعها باستثناء لبنان ومصر والمغرب قد حقق فوائض جارية تفاوتت في مستوياتها بشكل واضح بين الدول

الرئيسية المصدرة للنفط والدول العربية الأخرى. ونظراً لارتفاع الإنفاق الاستثماري بدرجة ملحوظة فقد بقيت الفوائض الكلية في الدول الرئيسية المصدرة للنفط في مستويات عالية في الوقت الذي تحولت فيه الفوائض الجارية إلى عجز في الميزان الكلي في جميع الدول غير النفطية باستثناء موريتانيا واليمن.

**الجدول رقم (3)**  
**الميزانيات الحكومية العربية المجمعة**  
**العجز أو الفائض**  
**2004-2002**

السنة	الفائض أو العجز الجاري (مليار دولار)	الفائض أو العجز الكلي (مليار دولار)	الفائض أو العجز المحلي الإجمالي (%)	الفائض أو العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2002	22.09	21.82-	3.4	3.4-
2003	50.53	3.39	6.9	0.5
*2004	84.96	34.32	10.2	4.1

\* ميزانيات وتقديرات أولية.  
المصدر: الملحق (3/6).

وقد سجلت الدول الرئيسية المصدرة للنفط فوائض جارية بنحو 700 مليون دولار في البحرين وبين 3 مليار و5 مليار دولار في كل من الإمارات وعمان وقطر وليبيا وبنحو 10 مليار دولار في الكويت ونحو 14 مليار دولار في الجزائر و38.6 مليار دولار في السعودية. وقد مثلت هذه الدول مجتمعة نحو 92.5 في المائة من الفوائض الجارية المجمعة للدول العربية خلال عام 2004. كما أن هذه الفوائض تمثل ما يزيد عن نحو 12 في المائة من الناتج الإجمالي لكل من هذه الدول باستثناء الإمارات والبحرين. في المقابل، تراوحت الفوائض الجارية في الدول غير النفطية بين أقل من 600 مليون دولار في كل من الأردن وموريتانيا و1.3 مليار دولار في تونس و1.6 مليار دولار في اليمن و2.8 مليار دولار في كل من السودان وسورية في الوقت الذي سجلت فيه كل من لبنان ومصر عجزاً جاريًا بنحو 1.5 مليار والمغرب بنحو 350 مليون دولار.

وبالنسبة للوضع الكلي للميزانيات المجمعة للدول العربية فإن البيانات تشير إلى تحقيق فائض كبير بلغ حجمه نحو 34.3 مليار دولار، كما أشرنا أعلاه، يعادل نحو 4.1 في المائة من الناتج الإجمالي للدول العربية مجتمعة. ويعد هذا الفائض قياسياً حيث أنه الأعلى الذي يتم تحقيقه منذ مطلع الثمانينات سواء بالقيمة المطلقة أو كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه يرتفع كثيراً عن ثاني أعلى فائض يتم تحقيقه خلال الفترة بنحو 4.5 مليار دولار في عام 2000 تعادل نحو 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام.

وعلى صعيد الدول فرادى، يلاحظ أنه وبالرغم من أن غالبية الدول غير النفطية قد سجلت عجز في موازينها الكلية، إلا أن الوضع المالي قد تحسن في عدد منها حيث انخفضت مستويات العجز عما كانت عليه خلال عام 2003. فقد تحسن الوضع في كل من الأردن وتونس ولبنان حيث انخفض حجم العجز الكلي بنحو 27 في المائة في المتوسط في كل من هذه الدول عن مستواه في عام 2003. وتحسن الوضع المالي في موريتانيا واليمن بتحقيق فوائض كلية بنحو 39 مليون دولار و322 مليون دولار على التوالي خلال عام 2004، وتحسن بنسبة بسيطة في مصر من جراء تراجع سعر الصرف. وتحسن الوضع المالي في الدول الرئيسية المصدرة للنفط بارتفاع حجم الفائض الكلي عن مستوى العام 2003 بما يزيد عن 100 في المائة في جميع الدول باستثناء قطر والكويت حيث ارتفع بنحو 79 و11 في المائة على التوالي.

في المقابل، تراجع الوضع المالي خلال عام 2004 في كل من جيبوتي والسودان وسورية والمغرب. وقد تراوح التراجع بالقيمة المطلقة بين تراجع بسيط بنحو 6 مليون دولار في جيبوتي وتراجع بحوالي 180 مليون دولار في سورية و380 مليون دولار في السودان و700 مليون دولار في المغرب وذلك مقارنة بمستويات عام 2003.

## تطورات الدين العام الداخلي

تشير البيانات الأولية المتاحة إلى انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي بالقيمة المطلقة بنسبة 1.4 في المائة ليبلغ نحو 336.0 مليار دولار في عام 2004 بالنسبة للدول العربية المتاح حولها بيانات<sup>(1)</sup>. وفي ضوء الارتفاع الكبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2004 بالنسبة لهذه المجموعة من الدول فقد انخفضت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو 47.4 في المائة في عام 2004 مقارنة مع 54.9 في المائة في عام 2003.

### الجدول رقم (4) المدىونية العامة الداخلية للدول العربية 2004-2003

الدين الداخلي الإجمالي		السنة
النسبة إلى الناتج المحلي (%)	الرصيد القائم (مليار دولار)	
54.9	341.8	2003
47.4	336.0	*2004

\* تقديرات أولية.  
المصدر: الملحق (7/6).

(1) يمثل الدين العام الداخلي الإجمالي (دون احتساب الودائع الحكومية) القائم بذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد. ويستند الرقم الإجمالي المذكور أعلاه إلى بيانات 15 دولة عربية وذلك باستثناء الإمارات والعراق والسودان والصومال وموريتانيا لعدم توفر بيانات عن هذه الدول في هذا الشأن. وقد تم احتساب هذا الرصيد حسب بيانات رسمية خاصة بالدين في كل من الأردن والجزائر والكويت ولبنان وليبيا ومصر واليمن. أما باقي الدول، فقد تم احتساب الدين فيها إما من واقع الرصيد الإجمالي للمطلوبات القائمة بذمة القطاع العام تجاه الجهاز المصرفي، أو باستخدام أسلوب التريجيب بالاستناد إلى معدل نمو الدين العام خلال الأعوام السابقة.

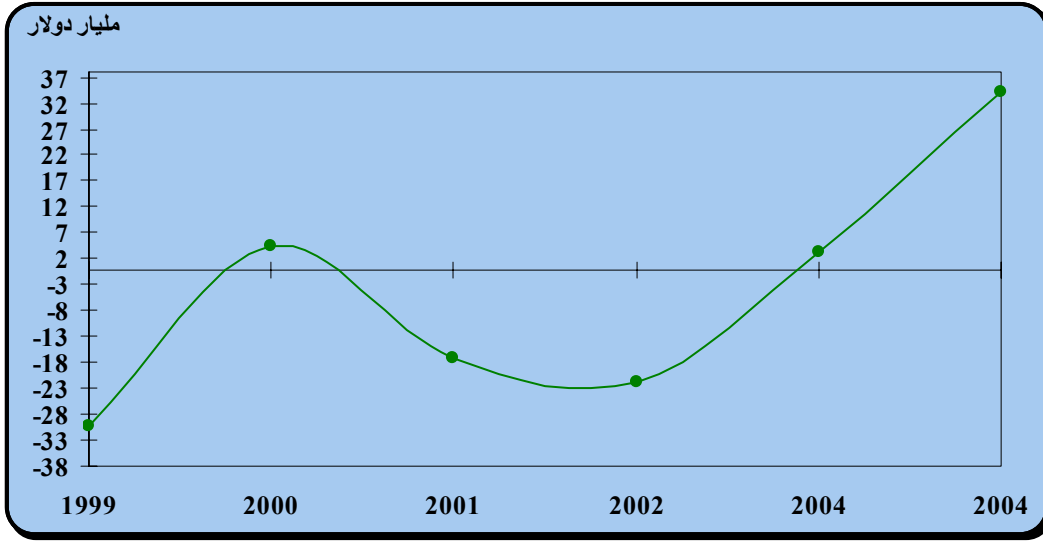
ويشار إلى أن الرصيد القائم من الدين العام الداخلي قد ارتفع خلال عام 2004 في عشر دول وتراجع في خمس دول. وقد كان التراجع كبيراً في ليبيا حيث بلغ 100 في المائة من جراء قيام الحكومة بتسديد كافة الدين الداخلي المستحق عليها. وبلغ التراجع في الرصيد القائم للدين العام الداخلي نحو 8 في المائة خلال عام 2004 في كل من السعودية وسورية والكويت ونحو 2 في المائة في لبنان. وبالنسبة للدول التي ارتفع فيها الرصيد القائم للدين، فقد فاقت نسبة الارتفاع نحو 14 في المائة في جميع الدول غير النفطية، في الوقت الذي قلت فيه نسبة الارتفاع عن نحو 9 في المائة في الدول المعتمدة بشكل رئيسي على النفط باستثناء قطر التي ارتفع إجمالي دينها العام الداخلي بنحو 18 في المائة خلال عام 2004. أما نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت في جميع الدول غير النفطية باستثناء لبنان وسورية وتراجعت في جميع الدول النفطية التي تتوفر البيانات بشأنها، الملحق (7/6).

ويعود تراجع نسبة الدين العام إلى الناتج في الدول النفطية إلى أنها قد استفادت من الفوائض الكلية في موازاتها لتخفيض مديونيتها الحكومية الداخلية. أما في الدول غير النفطية، فإن وضع المديونية يعكس بشكل عام لجوء الدول إلى تمويل العجز في موازاتها الكلية بصفة رئيسية عبر الإصدارات من أدوات الدين القابلة للتداول في الأسواق المحلية.

وفي ضوء ما تقدم من ملاحظات في هذا الفصل تتضح أهمية ضبط الأوضاع المالية من خلال تخفيض وترشيد الإنفاق وتقليص دور الحكومة والقطاع العام وزيادة كفاءتهما وتطوير مصادر جديدة للإيرادات وتقوية الإطار المؤسسي لممارسة الأعمال والأنشطة الاقتصادية. ويزداد ضبط الأوضاع المالية أهمية عند ملاحظة أن غالبية الدول العربية قد انتهجت خلال عام 2004 سياسات مالية توسعية. ويعزى هذا التوجه في بعض الحالات إلى ارتفاع الإيرادات بشكل كبير عما كان مرصوداً لها في الموازنات كما حدث في الدول النفطية والدول التي بدأ النفط يمثل جزءاً معتبراً من إيراداتها. ويعزى ذلك في بعض الحالات إلى محاولة السلطات تخفيف الضغوط السياسية من خلال زيادة الأجور والرواتب والإنفاق الاستثماري في وقت تعاني فيه غالبية الدول من بطالة مرتفعة، وحاجة ملحة لصيانة وتطوير البنية التحتية، وتواجه فيه ضغوطاً خارجية متزايدة للإصلاح السياسي وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

وتؤكد التطورات المالية العامة خلال العامين 2003/2004 أكثر من أي وقت مضى على أهمية تكثيف جهود الإصلاحات المالية والإصلاحات الاقتصادية بوجه عام في الدول العربية. فقد ارتفعت الإيرادات الإجمالية بشكل كبير من جراء ارتفاع الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية، إلا أن الإيرادات النفطية تظل معرضة لتقلبات الأسعار والإيرادات الضريبية لا تزال تتسم بعدم المرونة في غالبية الدول. كما ارتفع الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بنسب عالية فاقت متوسط الارتفاع السنوي فيهما خلال السنوات العشرة الماضية. وبذلك فإن على الدول بذل المزيد من الجهد لترسيخ ما تم من إصلاحات في جانبي الإيرادات والنفقات والاستمرار في تحسين الأوضاع المالية وإكسابها المرونة والقابلية على الاستدامة.

الشكل (3) : العجز (-) أو الفائض الكلي (+) في الميزانيات الحكومية في الدول العربية  
2004 - 1999



وفي جانب الإيرادات تتمثل أهم الإصلاحات في العمل على تنويع مصادر الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين الإدارة والنظم الضريبية وإزالة التعقيدات وعدم الشفافية عنهما لتعزيز توزيع العبء الضريبي وتقليل تكاليف التحصيل والالتزام الضريبي وإدخال العمل بضريبة القيمة المضافة على نطاق أوسع. أما في جانب الإنفاق، حيث يكمن التحدي الأكبر، فإن على الدول أن تعمل للسيطرة عليه وترشيده وخاصة من منظور متوسط المدى يأخذ في الاعتبار الأهداف التنموية ويعمل وفق رؤية استراتيجية واضحة لمعالجة أوجه الضعف وإزالة التشوهات في مختلف جوانب الإنفاق وتحسين مستوى الالتزام بخطط الإنفاق وذلك لتنفيذ دور السياسة المالية في اقتصادات الدول. كما أن على الدول النفطية الرئيسية وتلك التي يتزايد اعتمادها على النفط في السنوات الأخيرة أن تبذل المزيد من الجهود لكسر حلقة الارتباط المتزامن بين الإنفاق والإيرادات والتي ترتبط بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط. وعلى الرغم من إدراكنا أن الدول تبذل الكثير من الجهد في هذا الاتجاه من خلال صناديق التثبيت والادخار ومن خلال وضع الموازنات على أساس أسعار مناسبة للنفط، إلا أن البيانات تشير إلى ارتفاع الإنفاق بشكل منتظم مع ارتفاع الإيرادات وإلى تزايد ذلك خلال العامين السابقين. وجانب آخر للإنفاق سيكون من المثمر بالنسبة للدول المسيطرة عليه وترشيده يتمثل في فاتورة الأجور والرواتب والتي تمثل عبئاً كبيراً على الدول العربية حيث يفوق حجمها 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول ويرتفع عن ذلك في دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص. وفي هذا السياق، من الممكن أن تتوجه الجهود نحو تقليص حجم القطاع العام وجهاز الخدمة المدنية، على سبيل المثال من خلال تجميد التوظيف الحكومي وتخفيض نسبة الأجور الحكومية إلى أجور القطاع الخاص والتي تفوق حالياً نحو 120 في المائة وفق غالبية التقديرات.

وإضافة لما سبق، فإن هناك مشكلة كبيرة يتعين على الدول تكثيف الجهود لتخطيها تتعلق ببيانات وتقديرات مختلف جوانب المالية العامة وبالنسبة لغالبية الدول العربية، حيث أنها غير متوفرة وإن توفرت فإنها لا تكون بالقدر المناسب من التفصيل لتقييم الأوضاع المالية بدرجة عالية من الدقة.

ملحق (1/6) : الإيرادات الحكومية في الدول العربية  
(2004-1999)

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %						الإيرادات العامة (مليون دولار)						
2004	2003	2002	2001	2000	1999	(2 2004	(1 2003	2002	2001	2000	1999	
33.08	31.10	28.70	30.39	31.63	26.22	276,650	227,359	185,978	192,549	205,324	148,616	مجموع الدول العربية
33.63	33.43	29.35	31.61	32.24	30.87	3,873	3,397	2,806	2,837	2,728	2,516	الأردن
24.41	23.14	20.58	26.87	28.72	22.07	25,349	20,513	15,580	18,688	20,255	12,182	الإمارات
26.69	26.85	26.79	33.77	36.19	27.76	2,954	2,579	2,263	2,678	2,885	1,838	البحرين
29.90	29.71	30.27	29.75	29.38	29.47	8,748	7,994	7,006	5,967	5,710	5,867	تونس
36.42	37.35	35.33	35.33	38.27	29.36	30,881	25,405	20,118	19,485	20,945	14,268	الجزائر
32.32	34.18	29.41	28.23	31.00	31.50	214	214	174	162	171	169	جيبوتي
41.75	36.41	30.12	33.24	36.52	24.43	104,611	78,133	56,800	60,842	68,817	39,321	السعودية
26.60	22.41	15.56	13.63	14.15	8.17	5,857	4,284	2,564	1,991	1,852	857	السودان
31.09	33.40	27.54	26.12	24.34	25.44	7,306	7,240	5,693	5,286	4,607	4,267	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
42.99	39.62	38.55	33.11	29.98	29.73	10,423	8,596	7,827	6,605	5,956	4,671	عمان
28.61	29.16	36.98	31.10	28.39	33.86	8,140	6,882	7,288	5,517	5,043	4,196	قطر
48.07	51.27	49.73	60.06	51.18	32.77	23,367	20,597	17,394	16,170	17,169	9,197	الكويت*
25.24	24.35	22.26	18.42	19.10	19.58	4,985	4,414	3,867	3,084	3,150	3,229	لبنان
22.38	23.26	32.15	34.88	33.97	38.73	6,180	5,665	6,225	9,973	11,744	11,809	ليبيا**
20.55	20.71	20.84	21.23	22.17	23.11	16,130	16,882	17,863	19,164	21,650	20,934	مصر
25.70	24.03	24.86	31.05	26.22	30.83	12,860	10,530	8,972	10,525	8,740	10,868	المغرب
31.35	31.60	31.69	30.63	27.95	27.11	422	370	313	295	262	264	موريتانيا
33.70	32.52	31.34	33.97	38.26	28.51	4,350	3,664	3,225	3,280	3,640	2,163	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

(\*) بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة اشهر فقط.

(\*\*) بيانات ليبيا لعام 2004 تغطي تسعة اشهر فقط.

المصدر: الميزانيات الحكومية للدول العربية ومصادر وطنية أخرى.

ملحق (2/6) : النفقات العامة

(2004-1999)

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %						النفقات العامة (مليون دولار)						
2004	2003	2002	2001	2000	1999	(2) 2004	(1) 2003	2002	2001	2000	1999	
28.97	30.63	32.07	33.08	30.93	31.59	242,327	223,973	207,800	209,588	200,789	179,086	مجموع الدول العربية
35.16	35.92	33.42	35.13	35.64	34.74	4,049	3,649	3,195	3,153	3,015	2,831	الأردن
23.99	27.28	31.16	37.38	32.46	36.64	24,905	24,180	23,585	25,993	22,891	20,222	الإمارات
24.95	27.46	28.81	34.81	33.99	33.13	2,761	2,638	2,433	2,760	2,709	2,193	البحرين
31.79	32.74	31.86	32.47	31.31	31.72	9,299	8,808	7,372	6,511	6,084	6,316	تونس
28.00	32.62	35.10	31.32	28.60	29.87	23,737	22,183	19,986	17,272	15,651	14,516	الجزائر
35.38	36.45	32.94	29.64	32.77	32.73	234	228	195	170	181	175	جيبوتي
30.35	31.94	33.02	37.18	32.06	30.46	76,053	68,533	62,267	68,037	60,406	49,024	السعودية
27.54	21.50	19.09	15.03	14.69	8.98	6,064	4,112	3,145	2,197	1,922	941	السودان
37.35	39.37	35.06	33.06	30.47	31.17	8,778	8,535	7,247	6,692	5,765	5,228	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
38.07	38.22	37.65	37.29	34.77	37.56	9,230	8,294	7,645	7,439	6,908	5,901	عمان
18.16	22.12	28.07	30.40	27.37	39.06	5,166	5,221	5,532	5,393	4,862	4,841	قطر
38.27	40.62	44.23	38.56	39.16	47.32	18,602	16,319	15,470	10,382	13,136	13,281	الكويت*
36.18	39.50	39.45	36.34	43.97	35.85	7,147	7,159	6,855	6,083	7,250	5,911	لبنان
20.73	22.47	31.31	33.22	31.28	36.66	5,724	5,473	6,061	9,497	10,816	11,176	ليبيا**
26.46	26.81	26.70	26.80	26.05	26.01	20,768	21,845	22,882	24,194	25,440	23,563	مصر
30.78	28.19	29.16	30.90	31.55	29.95	15,400	12,350	10,527	10,474	10,516	10,558	المغرب
28.45	29.49	30.23	29.37	25.35	24.72	383	345	299	283	238	240	موريتانيا
31.20	36.40	30.16	31.67	31.52	28.59	4,027	4,101	3,104	3,058	2,999	2,169	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية .

(\*) بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة اشهر فقط.

(\*\*) بيانات ليبيا لعام 2004 تغطي تسعة اشهر فقط.

المصدر: الميزانيات الحكومية للدول العربية ومصادر وطنية أخرى.

ملحق (3/6) : العجز (-) أو الفائض (+) في الميزانيات الحكومية  
(1999-2004)

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %						العجز أو الفائض (مليون دولار)						
2004	2003	2002	2001	2000	1999	2004 <sup>(2)</sup>	2003 <sup>(1)</sup>	2002	2001	2000	1999	
4.10	0.46	3.37-	2.69-	0.70	5.38-	34,322	3,387	21,818-	17,034-	4,532	30,472-	مجموع الدول العربية
1.53-	2.48-	4.07-	3.52-	3.40-	3.87-	176-	252-	389-	316-	287-	315-	الأردن
0.43	4.14-	10.58-	10.50-	3.74-	14.57-	444	3,666-	8,005-	7,305-	2,636-	8,040-	الإمارات
1.75	0.61-	2.01-	1.04-	2.20	5.37-	193	59-	170-	82-	175	355-	البحرين
1.88-	3.02-	1.58-	2.71-	1.93-	2.25-	551-	814-	366-	544-	374-	449-	تونس
8.43	4.74	0.23	4.01	9.67	0.51-	7,144	3,222	132	2,213	5,294	248-	الجزائر
3.06-	2.28-	3.53-	1.41-	1.77-	1.23-	20-	14-	21-	8-	10-	7-	جيبوتي
11.40	4.47	2.90-	3.93-	4.46	6.03-	28,558	9,600	5,467-	7,195-	8,411	9,703-	السعودية
0.94-	0.90	3.53-	1.41-	0.54-	0.81-	207-	173	581-	205-	71-	84-	السودان
6.26-	5.97-	7.52-	6.94-	6.12-	5.73-	1,472-	1,295-	1,554-	1,404-	1,158-	961-	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
4.92	1.40	0.90	4.18-	4.80-	7.83-	1,193	303	183	833-	953-	1,230-	عمان
10.45	7.03	8.91	0.70	1.02	5.21-	2,974	1,660	1,756	124	181	645-	قطر
9.80	10.65	5.50	21.50	12.02	14.55-	4,765	4,278	1,924	5,788	4,033	4,084-	الكويت*
10.95-	15.15-	17.19-	17.92-	24.87-	16.27-	2,162-	2,745-	2,988-	2,999-	4,101-	2,683-	لبنان
1.65	0.79	0.85	1.66	2.68	2.08	456	192	164	476	928	633	ليبيا**
5.91-	6.09-	5.86-	5.57-	3.88-	2.90-	4,638-	4,964-	5,018-	5,029-	3,790-	2,628-	مصر
5.08-	4.15-	4.31-	0.15	5.33-	0.88	2,540-	1,820-	1,554-	51	1,776-	310	المغرب
2.90	2.11	1.47	1.26	2.60	2.39	39	25	15	12	24	23	موريتانيا
2.50	3.88-	1.17	2.30	6.74	0.08-	322	437-	121	222	642	6-	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

(\*) بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة اشهر فقط.

(\*\*) بيانات ليبيا لعام 2004 تغطي تسعة اشهر فقط.

المصدر: الميزانيات الحكومية للدول العربية ومصادر وطنية أخرى.



ملحق (4/6) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية

(2004-1999)

(نسب مئوية)

2004 (2)	2003 (1)	2002	2001	2000	1999	
64.9	61.9	56.7	58.7	61.1	48.0	الإيرادات النفطية
24.7	25.7	29.8	28.2	25.9	36.0	الإيرادات الضريبية منها :
6.6	7.2	8.4	8.2	7.4	9.8	- الضرائب على الدخل والأرباح
6.8	7.1	7.9	7.5	6.8	9.6	- الضرائب على السلع والخدمات
4.0	4.5	4.9	4.9	4.7	7.4	- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
8.3	9.9	10.6	10.4	10.7	13.1	الإيرادات غير الضريبية
2.1	2.5	2.9	2.7	2.3	2.9	إيرادات أخرى*

\* تمثل المنح والدخل من الاستثمارات.

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (5/6) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية

(2004-1999)

(نسب مئوية)

2004 <sup>(2)</sup>	2003 <sup>(1)</sup>	2002	2001	2000	1999	
79.1	79.0	79.1	79.3	79.8	80.5	الإنفاق الجاري
21.5	21.1	20.4	20.1	19.3	19.0	الإنفاق الرأسمالي
-0.6	-0.1	0.5	0.6	0.9	0.5	صافي الإقراض الحكومي

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (6/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري  
(2004-1999)

(نسب مئوية)

نفقات الأمن والدفاع						نفقات الخدمات العامة						
(2004)	(12003)	2002	2001	2000	1999	(2004)	(12003)	2002	2001	2000	1999	
25.86	25.79	25.91	26.07	26.95	26.62	20.36	20.67	21.21	22.15	22.63	21.80	مجموع الدول العربية
27.14	29.17	27.96	26.52	26.97	28.10	2.57	2.45	2.57	2.40	2.31	4.78	الأردن
29.96	30.29	30.29	29.96	29.96	29.96	22.82	23.08	23.08	22.82	22.82	22.82	الإمارات
34.35	34.36	34.35	34.41	34.09	31.17	15.71	15.71	15.71	20.68	30.65	19.38	البحرين
13.82	13.82	13.82	13.82	13.86	13.86	7.61	7.61	7.61	7.61	7.63	7.70	تونس
22.29	22.29	22.29	22.29	22.29	22.29	17.53	17.53	17.53	17.53	17.53	17.53	الجزائر
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
26.97	26.61	27.34	27.74	30.67	29.64	27.90	27.53	28.28	28.70	32.19	31.11	السعودية
14.52	14.52	14.52	14.52	14.52	14.52	15.10	15.10	15.10	15.10	15.10	15.10	السودان
29.17	31.03	30.79	32.00	33.42	35.65	...	...	...	...	...	...	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
43.99	43.99	43.68	44.05	39.92	39.33	7.56	7.56	7.56	7.39	7.32	7.35	عمان
32.29	32.29	32.29	32.29	32.29	32.29	10.76	10.76	10.76	10.76	10.76	10.76	قطر
31.49	31.45	29.52	32.65	33.22	32.91	...	...	...	...	...	...	الكويت
16.49	16.49	16.49	16.49	16.49	16.49	16.30	16.30	16.30	16.30	16.30	16.30	لبنان
16.48	16.48	16.48	16.31	19.14	21.53	6.30	6.30	6.30	6.99	6.28	4.72	ليبيا
17.72	17.92	18.07	18.09	18.91	19.04	39.42	41.76	41.37	41.16	39.39	42.55	مصر
25.26	25.26	25.26	25.26	25.29	25.29	12.84	12.84	12.84	12.84	12.86	12.86	المغرب
19.73	19.73	19.73	19.73	19.73	20.22	12.50	12.50	12.50	12.50	12.50	10.15	موريتانيا
29.57	27.49	29.01	29.15	23.81	29.54	19.91	13.55	16.05	13.90	14.62	13.56	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

تابع ملحق (6/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإتفاق الجاري

(2004-1999)

(نسب مئوية)

نفقات الشؤون الاقتصادية						نفقات الخدمات الاجتماعية						
(2)2004	(1)2003	2002	2001	2000	1999	(2)2004	(1)2003	2002	2001	2000	1999	
8.32	8.60	8.96	8.68	10.21	9.61	30.05	30.05	30.05	29.68	28.25	28.78	مجموع الدول العربية
11.25	13.98	15.51	16.50	17.90	19.27	55.22	48.85	49.55	50.60	49.99	46.27	الأردن
14.26	14.42	14.42	14.26	14.26	14.26	10.91	11.03	11.03	10.91	10.91	10.91	الإمارات
2.23	2.23	2.23	8.78	8.46	15.69	42.90	42.90	42.90	28.25	26.06	29.42	البحرين
20.05	20.05	20.04	20.04	20.11	20.03	51.65	51.65	51.64	51.64	51.80	50.83	تونس
2.32	2.32	2.32	2.32	2.32	2.32	42.82	42.82	42.82	42.82	42.82	42.82	الجزائر
...	...	...	...	...	...	28.41	29.27	29.27	29.67	29.67	28.25	جيبوتي
3.40	3.36	3.45	3.50	7.56	5.66	29.71	29.31	30.11	30.56	28.75	29.43	السعودية
9.09	9.09	9.09	9.09	9.09	9.09	36.41	37.82	37.82	37.82	37.82	36.41	السودان
28.96	21.31	37.06	25.54	26.13	27.40	9.60	9.08	12.32	12.00	11.71	16.30	سورية
...	...	...	...	...	...	0.00	...	...	...	...	...	الصومال
11.13	11.13	11.13	8.71	9.50	10.05	32.54	32.54	32.54	31.69	26.52	33.47	عمان
14.36	14.36	14.36	14.36	14.36	14.36	24.57	24.57	24.57	24.57	24.57	25.10	قطر
14.58	14.55	13.74	14.34	10.50	9.90	30.80	31.99	30.53	33.08	33.20	33.19	الكويت
15.13	15.13	15.13	15.13	15.13	15.13	24.73	24.73	24.73	24.73	24.73	24.73	لبنان
19.95	19.95	19.95	19.53	20.46	23.48	9.95	9.95	9.95	9.19	9.91	12.47	ليبييا
6.56	6.74	6.80	6.82	6.67	5.25	36.30	33.58	33.76	33.93	35.03	33.16	مصر
4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	27.11	27.11	27.11	27.11	27.14	27.14	المغرب
28.54	28.54	28.54	28.54	28.54	28.40	33.69	33.69	33.69	33.69	33.69	35.74	موريتانيا
9.91	22.62	14.67	17.83	24.93	12.14	32.98	29.13	32.42	30.69	27.58	29.50	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

تابع ملحق (6/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري  
(2004-1999)

(نسب مئوية)

النفقات الأخرى						
2004 (2)	2003 (1)	2002	2001	2000	1999	
15.48	15.65	14.56	14.44	12.16	13.27	مجموع الدول العربية
3.82	5.55	4.41	3.93	2.83	1.58	الأردن
22.05	21.17	21.17	22.05	22.05	22.05	الإمارات
4.82	4.80	4.82	7.89	0.74	4.35	البحرين
6.88	6.88	6.89	6.89	6.60	7.58	تونس
15.04	15.04	15.04	15.04	15.04	15.04	الجزائر
71.59	70.73	70.73	70.33	70.33	71.75	جيبوتي
12.02	13.19	10.82	9.51	0.82	4.15	السعودية
24.88	23.47	23.47	23.47	23.47	24.88	السودان
32.27	38.57	19.84	30.46	28.74	20.65	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
4.79	4.79	5.10	8.16	16.74	9.80	عمان
18.01	18.01	18.01	18.01	18.01	17.49	قطر
23.13	22.02	26.20	19.93	23.08	24.00	الكويت
27.35	27.35	27.35	27.35	27.35	27.35	لبنان
47.32	47.32	47.32	47.98	44.22	37.80	ليبييا
...	...	...	...	...	...	مصر
30.66	30.66	30.66	30.66	30.58	30.58	المغرب
5.53	5.53	5.53	5.53	5.53	5.49	موريتانيا
7.62	7.21	7.86	8.44	9.06	15.26	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (7/6) : الرصيد القائم للدين العام الداخلي الاجمالي

2004-2003

(مليون دولار)

معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)	2004		2003		
	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	
1.7-	47.4	335,952.7	54.9	341,842.6	مجموع الدول العربية
14.7	25.5	2,936.53	25.2	2,559.94	الأردن
...	...	...	...	...	الإمارات
0.5	14.3	1,581.00	16.4	1,573.14	البحرين
13.9	21.0	6,129.12	20.0	5,381.14	تونس
8.7	16.4	13,877.13	18.8	12,763.10	الجزائر
15.0	6.5	43.11	6.0	37.49	جيبوتي
7.9-	64.8	162,393.22	70.4	176,289.99	السعودية
...	...	...	...	...	السودان
8.0-	54.0	12,757.00	64.0	13,863.00	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
5.9	6.5	1,565.12	6.8	1,477.92	عمان
17.7	38.2	10,854.74	39.1	9,222.38	قطر
7.6-	18.5	10,293.21	24.1	11,135.20	الكويت
1.8-	88.5	17,489.35	98.3	17,806.30	لبنان
100.0-	0.0	0.00	24.3	5,930.51	ليبيا
14.4	89.5	70,174.31	75.4	61,432.00	مصر <sup>(1)</sup>
16.7	51.5	25,783.12	50.4	22,093.50	المغرب
...	...	...	...	...	موريتانيا
239.5	7.3	940.45	2.1	276.97	اليمن

(1) يمثل الدين المستحق على الحكومة المركزية فقط.

(\* بيانات مصر لنهاية يونيو .

المصدر: البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ومصادر متفرقة أخرى.